



اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة تعقد اجتماعها الثامن لعام 2021

أبوظبي (8 سبتمبر 2021): عقدت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة اجتماعها الثامن لعام 2021 برئاسة معالي خالد محمد بالعمي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئيس اللجنة، وحضور معالي أحمد علي الصايغ، وزير دولة.

وخلال الاجتماع، أعلنت اللجنة الوطنية اعتمادها إطار تنظيم الأصول الافتراضية في الدولة وفق النموذج المعتمد من منظور إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، الى جانب توزيع الأدوار والصلاحيات بين المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويعد هذا الإطار خطوة أولية نحو تنظيم أكثر شمولية، حيث أنه يلبي توصيات ومتطلبات مجموعة العمل المالي (فاتف) رقم 15 ويضمن الحماية للنظام المالي والمستثمرين من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما اعتمدت اللجنة الوطنية الدليل الإرشادي للقطاع الحكومي حول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، والإجراءات ودور الجهات المعنية في الدولة فيما يتعلق في تنفيذها. ووافقت على اصدار تعميم للجهات الرقابية والمكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير لاتخاذ الاجراء بشأن زيادة الوعي حول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة تماشياً مع قرارات مجلس الأمن رقم 1267 (1999) و1989 (2011) و1988 (2011).

بالإضافة الى ذلك، اعتمدت اللجنة الدراسات الفنية المطلوبة وفقاً لخطة العمل الوطنية والمعدة من قبل اللجنة الفرعية للامتثال الفني بشأن الإطار التشريعي للمصادرة غير المستندة على الإدانة، بالإضافة الى الإطار التشريعي الوطني لآليات تحديد ومصادرة متحصلات الجرائم الأجنبية المتعلقة بغسل الأموال.

وقد صرّح معالي خالد محمد بالعمي، محافظ المصرف المركزي ورئيس اللجنة، قائلاً: " تعمل اللجنة الوطنية على تحليل الفجوات بالتنسيق مع المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإطلاق العديد من المشاريع والمبادرات لحماية البنية التحتية لدولة الامارات في مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة الى تعزيز جهود الجهات الممثلة في اللجنة الوطنية، بما يساهم في الارتقاء بمكانة الدولة ودورها الريادي في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب".

-انتهى-